

«دير شبيغل» : استفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي . . . حسناته وسيئاته للبريطانيين



جيريمي كورين



ديفيد كاميرون



وينستون تشرشل

لم تعد بريطانيا قوة عالمية عظيمة كما كانت من قبل، لكنها تبقى دولة مؤثرة قوية في الثقافة، والاقتصاد، والمجالات العسكرية. سيكون الاتحاد الأوروبي أضعف وأصغر من دون بريطانيا، وسيضطرب التوازن السياسي الذي كان يضمنه وجودها مع ألمانيا وفرنسا.

لكن قضية أخرى مؤكدة تجعل انسحاب بريطانيا نذير خطر لكافة دول الاتحاد: فستنمو الأصوات الداعية إلى الخروج من الاتحاد في دول أخرى غير بريطانيا في وقت حرج بالنسبة إلى أوروبا، تواجه فيه أزمة اليورو، وأزمة اليونان وديونها، وقضايا الهجرة واللاجئين.

● ما أثر انسحاب بريطانيا على لندن؟

تعد العاصمة البريطانية أكبر مقدم للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي، لكن هذا سيتأثر كثيرا إذا انسحبت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: لأن بنوكا ومؤسسات مصرفية عالمية كثيرة تدير جزءاً من أعمالها من بريطانيا لضمان ما يُعرف بـ«حقوق جواز السفر» (passporting rights)، أي أن تُنشئ فرعاً في لندن يسمح لها بالدخول إلى السوق الأوروبية كلها.

إذا انسحبت بريطانيا من الاتحاد فستضطرب هذه المؤسسات إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى: الأمر الذي قد يؤدي إلى هبوط بنسبة 50 في المئة في الخدمات المالية المقدمة من لندن إلى الاتحاد الأوروبي، أي خسارة حوالي 10 مليارات جنيه استرليني سنوياً.

● وماذا عن مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين في بريطانيا؟

في هذه اللحظة، يعيش ثلاثة ملايين شخص من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بريطانيا، متمتعين بكافة الحقوق التي يضمنها الاتحاد الأوروبي لمواطنيه، لكن أوضاعهم ستحتاج إلى مراجعة إذا قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد.

الحل النهائي هو أن تجري بريطانيا اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي يتمتع بموجبه مواطنو بريطانيا بحقوق المعيشة والعمل في الدول الأوروبية، مقابل أن تعطى الحق نفسه بشروط معينة لمواطني دول الاتحاد، مثل أن يكون لديهم موارد مالية كافية للمعيشة أو عقد عمل لدى مؤسسة بريطانية. على الجانب الآخر، قضية الهجرة هي محور اعتراضات الكثير من المؤيدين للانسحاب على قوانين الاتحاد الأوروبي: لذا، في حالة ظهور نتيجة الاستفتاء بغالبية مؤيدة للانسحاب، سيكون هناك صوت داعم إلى إجبار الأجانب الثلاثة ملايين هؤلاء إلى مغادرة بريطانيا: وهو الأمر الذي قد يحرم البريطانيين أنفسهم من حق المعيشة والعمل في دول الاتحاد بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

● كيف ستأثر ألمانيا بخروج بريطانيا؟

وتختم المجلة الألمانية تقريرها باستعراض أثر انسحاب بريطانيا على جارتها ألمانيا، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بعلاقات ثنائية مميزة تقود دقة الاتحاد الأوروبي خصوصاً في السياسات الاقتصادية. تدرك ألمانيا أن الاتحاد الأوروبي سيكون أضعف من دون بريطانيا: لذا تحاول المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إنشاء البريطانيين عن الخروج من الاتحاد.

على مستوى الأرقام، أكثر من 2500 شركة ألمانية تملك شركات وفروعاً في بريطانيا، يعمل فيها 370 ألف شخص، وفي المقابل تملك 3000 شركة بريطانية شركات تابعة وفروعاً في ألمانيا. رؤاد الأعمال في البلدين يعترضون على انسحاب بريطانيا (بنسبة 83 في المئة في ألمانيا و76 في المئة في بريطانيا) لأنه سيؤثر على أعمالهم بصورة مباشرة.

لكن خروج بريطانيا من الاتحاد لن يكون بلا فوائد لألمانيا: فالأخيرة ستكون بعد ذلك صاحبة النصيب الأكبر من التأثير والزعامة في أوروبا، وستتجه إليها الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، في أي مفاوضات بريطانية دولة قوية ومؤثرة بكل تأكيد، لكن حقيقة أنها لن تملك صوتاً في الاتحاد الأوروبي تجعل أهميتها ثانوية.

تميل إلى البقاء في الاتحاد الأوروبي. ويلز وحدها ستستقبل ملياري يورو من المساعدات بين عامي 2014 و2020.

أما اسكتلندا فسكون وضعها أكثر سوءاً إذا ما قرّرت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي: فستضطر حينذاك إلى إجراء استفتاء شعبي على الاستقلال عن بريطانيا، ثم إذا وافق الاسكتلنديون على الاستقلال فسيتقدم طلباً منفصلاً لعضوية الاتحاد الأوروبي. كانت الحكومة الاسكتلندية قد طالبت بالأخذ بنتيجة الاستفتاء المقرر عقده اليوم 23 الجاري إلا إذا حصلت الموافقة على الخروج من الاتحاد الأوروبي على غالبية الأصوات في كل من إنكلترا، واسكتلندا، وويلز، وإيرلندا على حدة، وهو طلبٌ قوبل بالرفض من الحكومة البريطانية.

إيرلندا، من جانبها، تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع بريطانيا، لكن لا تستفيد من الدعم الذي يقدمه الاتحاد للزراعة مثل الدول الأخرى.

● من يرافق على الخروج من الاتحاد ومن يعارض؟

تضم قائمة المعارضين كلاً من:

- ديفيد كاميرون، رئيس وزراء بريطانيا، الذي يتوقّف مستقبله السياسي على نتيجة الاستفتاء بعد مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي التي يرى أنها «أسفرت عن نتائج إيجابية لصالح بريطانيا».

- جورج أوزبورن، وزير المالية في حكومة كاميرون منذ 2010، وهو يُعدّ حليفه السياسي الأبرز ويأمل في خلافته في قيادة الحزب.

- جيريمي كورين، رئيس حزب العمال البريطاني، الذي التزم الصمت في شأن هذه القضية لمدة طويلة، لكنه تحدّث قريباً عن أهمية البقاء في الاتحاد الأوروبي فضلاً عن حقوق العمال واعتبارات حماية البيئة.

- نيكولا سترجيون، رئيسة الحزب الوطني الاسكتلندي، التي تدعم كاميرون في دعوات البقاء في الاتحاد. تنوي نيكولا أن تجري استفتاءً آخر على الاستقلال عن بريطانيا إذا قرّر البريطانيون الخروج من الاتحاد الأوروبي، بعد أن صوت الاسكتلنديون لصالح الاستمرار في المملكة المتحدة في استفتاء عام 2014.

بينما تضم قائمة المؤيدين على الخروج من الاتحاد:

- بوريس جونسون، عمدة لندن السابق، الذي يُعدّ سياسياً لامعاً ومؤثراً في حزب المحافظين.

- نايجل فاراج، رئيس حزب استقلال المملكة المتحدة البيميني، وهو أبرز الداعين إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي.

- مايكل جوف، أحد الوزراء السبعة الذين أيّدوا الخروج.

- جيزلا ستوارت، عضوة مجلس العموم منذ عام 1997 وأحد أعضاء حزب العمال المعهودين الذين يؤيدون الخروج.

- إيان دنكان سميث، أحد قادة حزب المحافظين، والذي استقال من حكومة كاميرون معترضاً على سياسة التقشف التي اتبعتها في ميزانيته.

● حجج الطرفين!

- ريثماً تدلنا حقيقة واحدة على قدر الارتباك الذي يُغلف قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهي أنّ ديفيد كاميرون هو الرجل الذي تولى القضية حتى دفعها إلى الاستفتاء الشعبي، وهو الآن أشد المعارضين للخروج من الاتحاد.

- يدفع كاميرون بأنّ المفاوضات التي أجريت في بروكسل بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قد أسفرت عن مميزات تعري بريطانيا بالبقاء في الاتحاد، لكن المعسكر المؤيد للخروج يقول إنّ القيود التي تُفرضها القوانين الأوروبية على بريطانيا شديدة للغاية في مقابل مكاسب ضئيلة تجنّبها لقاء المسامحات التي تقدمها بريطانيا للاتحاد.

● هل الجزر البريطانية كلها مؤيدة للخروج من الاتحاد الأوروبي؟

- تستفيد اسكتلندا، وويلز، وإيرلندا الشمالية من الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي بدرجة أكبر ممّا تستفيد منه إنكلترا؛ ما يجعل هذه الدول

نشرت صحيفة «دير شبيغل» الألمانية مؤخراً، تقريراً أعده كل من: ماركوس بيكر، ديفيد بوكينغ، إلموت سايتشينجر، فيرا كامبر، كلوديا نيسين، وكارستن فولكريي. وتناول التقرير الذي ترجمه أحمد الخليل لـ«ساسة بوست»، الاستفتاء الذي سيجري اليوم في بريطانيا، حول البقاء في الاتحاد الأوروبي أو الخروج منه.

وجاء في التقرير: في يوم 23 حزيران الجاري، يدخل البريطانيون في استفتاء بسؤال بسيط، لكنه غاية في الأهمية والتأثير على الأوضاع السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في بريطانيا نفسها، ويمتدّ أثره إلى الدول الأوروبية كافة: «هل أنت موافق على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟».

وفي هذا السياق، عرضت مجلة «دير شبيغل» الألمانية تقريراً يجمع 13 سؤالاً وإجابة هي كل ما قد تحتاج إلى معرفته في شأن الاستفتاء، وخلفياته، والسيناريوهات المتوقعة لكلا الجانبين على السؤال السابق.

● ما هو استفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي؟

- يُقرّ الشعب البريطاني في هذا الاستفتاء ما إذا كان يرغب في الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يُعرف إعلامياً بـ«Brexit»، يجمع الكلمتين «Britain» (بريطانيا) و«exit» (خروج). وتظهر استطلاعات الرأي أنّ معسكري الموافقة والرفض متساويان تقريبا حتى الآن؛ ما يجعل التنبؤ بنتيجة الاستفتاء أمراً صعباً.

لكن كيف وصلت بريطانيا إلى هذا الموقف؟ قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2015، أعلن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أنه سيعقد الاستفتاء إذا ما فاز حزبه، حزب المحافظين، ووصل إلى مكتب رئيس الوزراء؛ وهو عهدٌ يُبني المطالب التي رفعها معارضو الاتحاد الأوروبي في الحزب لسنوات طويلة.

أما كاميرون نفسه فيتمنى أن يُقرّ البريطانيون البقاء في الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما دفعه إلى الدخول في جولات طويلة من المفاوضات مع القادة الأوروبيين للقدوم تنازلات تعري بريطانيا بالبقاء في الاتحاد الذي تأسس في عام 1993، مثل: تقليص المساعدات الواجب على بريطانيا تقديمها للأوروبيين غير البريطانيين المقيمين فيها وحريات أكبر للبنوك البريطانية. يشنّ حزب العمال المعارض حملة انتقادات ضد كاميرون لأنه، في رأيهم، «يعرض مستقبل بريطانيا للخطر، أما حزب المحافظين نفسه فمقسّم في هذا الشأن، وكاميرون لم يقض على أعضاء الحزب ووزرائه الالتزام بموقفه الرافض للخروج؛ ما دفع عددًا من الوزراء والنواب المحافظين إلى التعبير عن قرارهم بتأييد الخروج من الاتحاد.

خارج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - إذا ما تمّ - قد يسبب كارثة لا يعرف أحد أبعادها؛ وهو ما يجعل الحكومات الأوروبية تشعر بقلقٍ شديدٍ من نتيجة الاستفتاء.

● ما الذي يُرعى بريطانيا في هذا الحدّ؟

- يقول تقرير «دير شبيغل» إنه لإجابة وافية على هذا السؤال، لكن تاريخ بريطانيا مع دول الاتحاد الأوروبي قد يجعلنا نفهم دوافع البريطانيين.

لم يكن طريق بريطانيا إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي ممهداً؛ فبيدوا أنها لم تكن تنظر إلى نفسها في أي وقت مضى باعتبارها جزءاً من كيان مجموعها بالدول الأوروبية.

ومع أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستون تشرشل قد طالب بـ«دخول من الولايات المتحدة الأوروبية»، إلا أن بلاده لم تكن متمسكة بالانضمام إلى أي كيان أوروبي موحد؛ فلم تشارك في مفاوضات «الجماعة الأوروبية للحمص والصلب» في عام 1951، ولا في ما تلاها من مباحثات تأسيس «الجماعة الاقتصادية الأوروبية»، التي كانت تمهيداً لتأسيس الاتحاد الأوروبي، بل أسست كياناً معارضاً لها حمل اسم «الجماعة الحرة التجارة الأوروبية» في عام 1960 مع ست دول أخرى، ولم تنضمّ إلى «الجماعة الاقتصادية» إلا بعد أن تدهور الاقتصاد البريطاني وبعد أن ثبت تفوق «الجماعة» على الاتحاد الذي أسسته بريطانيا.

لم تستمر الصداقة طويلاً؛ فقد بدأت حملة معارضة للانضمام إلى «الجماعة» وأجري الاستفتاء الشعبي الأول في تاريخ بريطانيا في عام 1975 على الاستمرار فيها أو الخروج منها؛ انتهى بغالبية 67 في المئة من الأصوات لصالح الاستمرار.

لم تنضمّ بريطانيا أيضاً إلى اتفاقية «شنغن» والسفر بين الدول الأوروبية من دون تأشيرة في عام 1985؛ ولم تُخبر عملتها إلى اليوم.

قضية الهجرة أيضاً من القضايا التي تُزعج بريطانيا في شأن سياسات الاتحاد الأوروبي؛ فقد زاد تدفق المهاجرين من دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا من الأصوات المعارضة للاتحاد؛ وهو ما انتهى بتأسيس حزب سياسي يحمل اسم «حزب استقلال المملكة المتحدة» الذي زادت شعبيته ليحصد 13 في المئة من الأصوات في الانتخابات الأخيرة.

● هل سيصوّت البريطانيون بالاستمرار في الاتحاد أم الخروج منه؟

- تبدو أرقام المعسكرين في استطلاعات الرأي متقاربة جداً؛ فالليل فقط من الاستطلاعات قد أشارت إلى أفضلية معسكر الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسب ضئيلة.

ومع أن هذه الاستطلاعات يُنظر إليها في بريطانيا نظرةً متشككةً عموماً نظراً إلى تاريخها السيئ في تضارب النتائج، إلا أن مراقبين يتوقعون أن الاعتبارات الاقتصادية قد تجعل المواطنين الذين لم يحسموا آراءهم يعيلون لصالح الاستمرار في الاتحاد الأوروبي.

● تتمتع بريطانيا بحقوق مميزة في الاتحاد الأوروبي... فما هي؟

- وتلخيصاً للوضع الاستثنائي الذي تتمتع به المملكة المتحدة في الاتحاد



نيكولا سترجيون



نايجل فاراج



جورج أوزبورن



بوريس جونسون